



قرار وزير الإقتصاد والتجارة  
رقم (363) لسنة 2024م  
بشأن حظر استيراد سلعة وتداولها

وزير الإقتصاد والتجارة،،،

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03/ أغسطس/ 2011م وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/ ديسمبر/ 2015م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 09/ نوفمبر/ 2020م.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م، بشأن النشاط التجاري ولوائح التنفيذيات والقرارات الصادرة بمقتضاه.
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة في مدينة سرت بتاريخ 10/ مارس/ 2021م، بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية رقم (235) لسنة 2021م، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الإقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (193) لسنة 2021م، بشأن اعتماد النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (359) لسنة 2021م، بشأن تحديد قوائم السلع المحظور والمقصور تصديرها، وإضافاته.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (14) لسنة 2022م، بشأن إصدار التنظيم الداخلي لوزارة الإقتصاد والتجارة.
- وعلى كتاب السيد / مدير مكتب وزير الداخلية رقم (6.1/ 1432) المؤرخ في 31/ 01/ 2024م.
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة.

قـرـر

مادة (1)

يحظر استيراد وتداول النسخ الذكي لمفاتيح السيارات وأية أدوات وأجهزة قرصنة إلكترونية تستخدم لنسخ ذبذبات السيارات أو نسخ الإشارات اللاسلكية لفتح السيارات عن بعد مثل جهاز فليپر ( ZERO FLIPPER ).

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة وضعه موضع التنفيذ.

محمد علي الحويج  
وزير الإقتصاد والتجارة



17 صفر  
7/ 23  
2024  
الناطق  
دوسام